

29 June 2012

Arabic, English and French only*

الاجتماع الثاني والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
أكرا، ٢٥-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد التقرير

مشروع التقرير

المقرر: سولومون كولكر (سيراليون)

إضافة

النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

الموضوع (ب): الممارسات الجيدة والاستراتيجيات المتبعة في معالجة متعاطي المخدرات
 وإعادة تأهيلهم

١- عقد الفريق العامل جلسيتين في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأبدى لدى نظره
في الموضوع قيد الاستعراض الملاحظات التالية:

(أ) يُعدُّ الإدمان على المخدرات اضطراباً صحياً وينبغي الاعتراف به
والتعامل بشأنه على هذا الأساس في إطار السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالعلاج
وإعادة التأهيل؛

* الإنكليزية والعربية والفرنسية هي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.



(ب) يصعب حالياً الحصول على معلومات قابلة للمقارنة بشأن المخدرات غير المشروعة واستخدامها والارتكان لها، لأن مختلف الأجهزة المعنية (أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات المعنية بالصحة والعلاج) تحتفظ بمجموعات من البيانات بمعزل عن سائر الأجهزة، وينبغي دمج هذه المعلومات؛

(ج) يلزم المزيد من التمويل الحكومي للمرافق المخصصة التي تلبي الاحتياجات المتخصصة والمتراطة في الوقت نفسه في مجال العلاج وإعادة التأهيل؛ فالعديد من مرافق العلاج الأفريقية قائمة في الوقت الراهن باعتبارها جزءاً من مستشفيات الأمراض النفسية ولا يسعها إلا تقديم مساعدة محدودة؛

(د) يتعرّض الشباب من مرتكبي الجرائم المتصلة بالمخدرات لأخطار جسيمة عند إصدار أحكام بإيداعهم في السجون لتعاطيهم المخدرات. لذا، ينبغي النظر في وضع برامج للعلاج والمساعدة الاجتماعية وإعادة الإدماج الاجتماعي باعتبارها بديلاً عن التدابير الجزائية الاعتيادية؛

(هـ) يزيد تعارض الأولويات في تخصيص الميزانيات الوطنية من الصعوبات المرتبطة بإرشاد الفقراء والمحرومين والمعزولين اجتماعياً في المجتمعات المحلية، وبتزويدهم بخدمات متنوعة وفعالة ويسيرة التكلفة للوقاية والعلاج.

٢- وخلص الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) يحتاج مقررو السياسات إلى معلومات وقائية وموضوعية وقابلة للمقارنة ويمكن التعويل عليها بشأن المخدرات غير المشروعة واستخدامها وأعداد طالبي العلاج أو متلقيه، وإلى إحصاءات عن خفض العرض، لوضع استراتيجيات وسياسات فعالة لمراقبة المخدرات؛

(ب) يتّسم الالتزام السياسي والدعم المالي بالأهمية في الترويج لاستراتيجيات فعالة لمراقبة المخدرات وتنفيذها، وينبغي أن تتوفر لدى كل من البلدان استراتيجية وطنية بشأن المخدرات تكون شاملة ومتوازنة ومكيفة حسب احتياجاته الخاصة؛

(ج) ينبغي تشجيع وتنفيذ نهج جديدة للتعامل مع مرتكبي الجرائم من متعاطي المخدرات، تنطوي مثلاً على برامج لتوعية الشباب وتحديد عقوبات بديلة وتوفير تدريب متخصص لموظفي السجون الذين يتعاملون مع سجناء من المراهقين للمخدرات؛

(د) يحتاج الأشخاص المتأثرون من تعاطي المخدرات والارتهاان لها، وأعضاء أسرهم، إلى الحصول على خدمات وقاية وعلاج يسيرة التكلفة.

٣- وقُدِّمت التوصيات التالية فيما يخصّ الموضوع المعنون "الممارسات الجيدة والاستراتيجيات المتبعة في معالجة متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم":

(أ) ينبغي تشجيع الحكومات على تجميع معلومات وقائية وشاملة ويمكن التعويل عليها بشأن الوضع السائد في بلدانهم فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات وتعاطيها غير المشروعين، بغية وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة تعاطي المخدرات وخفض تأثيره على مجتمعاتها المحلية؛

(ب) ينبغي أن تستعرض الحكومات استراتيجياتها الراهنة لضمان إتاحة خدمات علاج ووقاية يسيرة التكلفة وشاملة لمجموعة واسعة من أشكال الإدمان لمواطنيها المتأثرين من تعاطي المخدرات والارتهاان لها؛

(ج) ينبغي تشجيع الحكومات على أن تُدرج في نظمها للعدالة الجنائية إجراءات مناسبة لتمكين متعاطي المخدرات من الحصول على خدمات العلاج وإعادة التأهيل باعتبارها عنصراً مكملاً للسجن.